

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب المكتب التنفيذي

التقرير المذهبي للمؤتمر الاستثنائي المنعقد يوم 29 يناير 2006 بالدار البيضاء

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مناضلون ومناضلات يفكرون ويعملون بعقيدة راسخة، وهم مستوعيون الأدوار المنوطة بهم و التي أسندها إليهم الرواد المفكرون الزعماء الذين جعلوا هذه المنظمة هي البديل الديمقراطي التعادلي لنقابة المصالح الخاصة سواء كانت فردية أو طبقية، نقابة اعتمدت أساليب تحييد العمل النقابي، عن كل القضايا الأساسية، وجعلت التأطير النقابي يقتصر على تكريس البعد لاستعمالي بتغليب التوظيف الآلي للإنسان وجعل مطالبه لا تزيد عن تلبية حاجيات الصيانة فيما كان يسمى بالاقتصار على "الخبز"، وبمعنى آخر إن حسابات المسير النقابي هي تقزيم الطبقة العاملة كي لا ترقى إلى مستوى المواطنة الكاملة ليكون لها رأي لضمان الحقوق الأساسية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

إذن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان ضد استغلال الشغالين في إطار نقابة منغلقة، خاضعة لتكون قوى ضاغطة ليس لفائدة المصالح العليا للمواطنين و الوطن، ولكن لفائدة أشخاص يمتلكون العمال كأدوات ضغط للتحكم في مراكز القرار ليكون لهم حضور بدون مسؤولية ذات أبعاد متوسطة المدى أو بعيدة المدى ولكنها محدودة في نزوات ورغبات تتعلق بأسماء معينة وفئات تجمعها مصالح خاصة، وبالتالي يمارس الاستعباد على العمال مرتين الأولى من طرف المشغلين وأيضاً من طرف بعض النقابيين.

إن وجود الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان بحق يشكل انتفاضة من أجل تحرير العمل النقابي، و كان الكفاح من أجل التعدد النقابي هو مناهضة البيع و الشراء في العمال بالجملة، ولذلك ارتبط نضال الطبقة العاملة لدى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالدفاع من أجل المطالب الملحة و العادية وأيضاً من أجل الديمقراطية و الحرية و التعادلية في ارتباط كامل مع نضال الشعب كل المغربي.

ومادام الأمر هكذا، فالطبيعة داخل الاتحاد العام هي مقاومة كل أشكال الهيمنة الفردية او الطبقية، هي الوقوف ضد أي تصرف جائر وكل سلوك انفرادي، ديكتاتوري، مزاجي، شوفيني، ومن أي كان. ولاستمرار الاتحاد العام بنفس الروح التي كان من أجلها كانت هنالك انتفاضات داخل الاتحاد، منا من صبر و صابر، وتحمل الإهانة و القهر والتشكيك و الكيد و محاولات الإيقاع، و منا من قام بردود فعل منذرة وتعني رفض هذه السلوكات، وجعلتها أجراس خطر داهم. ومنا من كان إيمانه على قدر صبره فغادر المنظمة إما إلى حال سبيلهم و إما أن أنانيتهم اصطدمت بأناية أكثر نرجسية فأسسوا تنظيمات ولو بدون روح.

هذا بالإضافة إلى العصف بمن لهم تمثيلية قاعدية بل لهم دور في المؤسسات التمثيلية أو تقدير للمسؤولية أو إحساس بان أعمدة المنظمة تتهاوى ومن طرف من ؟ من طرف حاميتها.

لذلك كان لزاما ان يلتئم شمل كل الغيورين الذين فرقت فيما بينهم أهواء العابثين بنهج سياسة فرق تسد وهم مطوقون بثقة المؤتمر الأخير للمنظمة ومن مسؤولياتهم حماية المنظمة من كل شطط أو استغلال للنفوذ سيما وانه يتبين للجميع ضرورة استعمال حق الحجر في النقابة بعدما تبين وبعلاء هدر الأموال وبعنون وضرب كل المؤسسات ابتداء من الكتابة الدائمة إلى المكتب التنفيذي إلى المجلس العام إلى اللجنة المركزية أي التشطيب بصفة مطلقة على كل إنجازات المؤتمر الأخير للمنظمة مع التهرب من عقد اجتماعات هذه الأجهزة مع استبدال أشخاص بأشخاص لا صفة لهم، والامتناع عن عقد المؤتمر العام ولو مرت على أجله سنتان.

وعليه فإن اللجنة التصحيحية لم تنطلق من فراغ وهي لم تكن تهدف أبدا إلى المشاغبة أو المس بأي شرعية لان كل أعضائها أعضاء للمكتب التنفيذي ويمثلون مختلف القطاعات وبكيفية ديموقراطية أي هم الشرعية، والتصرفات المناهضة لشرعيتهم هي عدم الشرعية بعينها.

وكانت هناك عدة محاولات متعددة ومن مصادر مختلفة من أجل إعادة الأمور إلى طبيعتها وكلها باءت بالفشل مما جعل الأغلبية الساحقة للمكتب التنفيذي والمسؤولين المحليين و الإقليميين و الجهويين والقطاعيين إلى إعلان نهاية تعتبر هي البداية الحقيقية لربط الماضي بالحاضر والمستقبل لتبقى منظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب شامخة في إيجابياتها لتحقيق الأهداف المنوطة بها وتطوير آليات عملها لتكون في مستوى التطلعات الجديدة في العالم المتجدد. وبهذه المناسبة فإننا نوجه شكرنا وتقديرنا للكاتب العام السابق ونعتبر انه واجب علينا أن نقدر ونثمن لشخصه باعتبار انه تحمل مسؤولية 40 سنة من تسيير هذه المنظمة وعلينا أن نحترم فيه عطاءه حينما كان قادرا على الاستماع والتدبير والتقريب والشعب بالأسس التي قامت عليها المنظمة ومن الأزم أن نستمر على منوالها ويرتفع مستوى إنجازاتها.

الاتحاد العام مع تفعيل دينامية الاقتصاد الوطني

إننا ندرك أن المقدمة الاقتصادية للقضاء على اقتصاد الريع هو ألا تبقى على دولة الريع بمعنى ألا نستمر في المراهنة على تجميع المداخل فقط عن طريق التجريد من فرص استثمار الأموال بكيفية اعتباطية تتناقض والشعارات المعروضة على المقاول المغربية، وإنما يجب أن يكون هنالك تشجيع كامل للمقاول الوطنية على ضمان الإبداع والجودة وتعزيز القدرة التنافسية ومن الشروط الأساسية للنهوض الاقتصادي هو القدرة الكاملة على توظيف الحاجيات المتنوعة لتوسيع المداخل عن طريق توسيع المشاريع وليس العكس أي التصيق على الصرف من أجل تجميد التنمية المستديمة أو الحد منها بداعي الصرف الحذر في وقت أصبح حسن استعمال الوقت هو الرأس المال الحقيقي لكل تطور وكل نمو وهو الداعم للحفاظ على حيوية المواطنة وعلى تفاؤلها وبن القطار يسير في الاتجاه السليم.

والاتحاد العام للشغالين بالمغرب سيقدم مشروعا متكاملًا للنهوض الاقتصادي من أجل الدفاع عنه كمشروع وطني ينخرط فيه الجميع في إطار شراكة وطنية شاملة، لأنه يستحيل اليوم المراهنة على الإيجابية مع الوضع الاقتصادي الوطني الحالي يعاني من التخوفات الناتجة عن التردد والتهيه والتشاؤم... وهذا ما يحتم الإعداد لخطوات شجاعة ومحسوبة ومسؤولة دون الاعتماد فقط على الاستثمار الأجنبي كبديل للاقتصاد الوطني الأمر الذي سيؤدي إلى رهن جميع الاختيارات الوطنية بمواقف الشركات المتعددة الجنسيات وقد تحول المغرب كله إلى ورش كبير والمغاربة كمسخرين في بلدهم الاستفادة من ريع الشركات. إن النظام المالي في المغرب بحاجة ماسة إلى مراجعة وأيضاً الحركة النقابية في أمس الحاجة لدعم برنامج وطني للنهوض بالمقاول الوطنية، وإن أرباب المقاولات من مسؤولياتهم أن يجعلوا مؤسساتنا الاقتصادية بمثابة قوى ضخ كبرى لإنعاش آليات التحدي الاقتصادي.

والاتحاد العام للشغالين بالمغرب كمنظمة شراكة ونقابة دعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق التصورات الملكية الحكيمة في مجال التنمية البشرية التي تهدف إلى توزيع الفرص المتكافئة بين المواطنين وعبر الأقاليم والجهات مما يقتضي تجنيد الجميع وبنفس العقلية والحماس وبنفس الإرادة الملكية ولن يتأتى ذلك إلا في إطار مسئول وشجاع ومبرمج في تأطيرنا وحوارنا، في مناقشاتنا في كل سلوكياتنا.

ونحن من جهتنا نعلن وبنجلاء والتزام إن التجاوب مع الضرورات والحاجيات التي تجسد تنمية بشرية حقيقية وفي إطار تعبئة شمولية لا بد أن تستوعب الكفاءات العاطلة من العمل وذلك بتوظيفها في سياق تفعيل التنمية البشرية وفي إطار مقررات الندوة الوطنية حول التشغيل التي نطالب بإخراج بنودها إلى حيز التنفيذ، لأنه لا يعقل أبدا الحديث عن مظاهر التنمية البشرية بدون الاشتغال بالا وراش الكبرى وفي مقدمتها التجند من أجل:

- 1 - إدماج الأطر العليا والمتوسطة في مجال دعم التنمية.
- 2 - الحفاظ على رصيد الشغل عن طريق الشراكة من أن يكون مصير مؤسساتنا الاقتصادية الوطنية هي مسؤولية الجميع.
- 3 - جعل النضال النقابي موحدا منسجما مع التطلعات الكبرى وترك الأشياء البسيطة بضمانات لفرص المشروع الوطني للتنمية.

والاتحاد العام للشغالين بالمغرب باعتباره منظمة نقابية مستقلة في تنظيماتها ولكنها تؤمن بضرورة التزامها السياسي الذي يعزز دور النقابة كفاعل أساسي للدفاع عن الاختيارات الكبرى للشعب المغربي.

ومن أجل ذلك نناشد كل مكونات الحركة النقابية في المغرب إلى أن تتحمل مسؤولياتها في إطار تصورات مشتركة وناجعة لحماية اقتصادنا الوطني لان تلاقح الأفكار وضبط الاختيارات وجعلها تدابير ومشاريع جاهزة للتنفيذ بإجماع وطني بين النقابات و الاتجاهات المختلفة و الحكومة. سيدفعنا حتما إلى المساهمة الايجابية في برنامج النهوض الوطني ولا يعقل أبدا أن نتطرق إلى اقتراحات إصلاحات سياسية و دستورية دون أن تكون لنا الجرأة للمطالبة بإصلاحات اقتصادية و اجتماعية جوهرية لتعزيز المدلول الحقيقي للمتغيرات السياسية والدستورية. والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حريص على هذا التوجه، أمين على المصالح العليا للبلاد، موحد ومساهم وفاعل وإيجابي ولن يكون إلا كذلك وباستمرار في ظل قيادته الشرعية المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي.

التصور الاجتماعي

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهو يدرك أن المغرب حباه الله بملك شاب متواضع وفاعل ومحب للفقراء وذوي الحاجات، يعلن أن مبادئه واختياراته كانت تقوم دوما على التضامن والتكافل و التوادد بين مواطنين جمعتهم ثوابت دينية وملكية ووطنية سياسية، وان العقيدة الإسلامية لها إيجابياتها الحاسمة في تفعيل الإيمان بهذه الثوابت، وكانت بحاجة ماسة إلى تجليات تبرز واضحة في شخص ملك البلاد محمد السادس نصره الله. و لذلك علينا أن نحول هذه المبادئ إلى تربية وطنية مستديمة من أجل أن تكون الميزة الأساسية للمواطن المغربي في كل مجالات البناء الاجتماعي في المدرسة، المستشفى، في الجوار، في مراكز العمل، في كل المنتديات التي لها بعد اجتماعي. إننا بحاجة ماسة إلى استشعار روح المواطنة إذ لا يعقل أن نتجاوز منذ غشت 1996 في موضوع السكن الاجتماعي ونضل بدون سكن اجتماعي، ولا يعقل أن نتحدث عن التغطية في هذا التاريخ أيضا ولم تبدأ خطواتها الأولى إلا في هذه اللحظات تقريبا. ولا يعقل أن نعلن عن إصلاح نظام التربية والتكوين ويظل تعليما في مختلف المراحل كما هو عليه الآن.

وليس من الجدية أن نتحدث وطول هذا الوقت عن إصلاح الإدارة دون أن يكون لنا مشروع حقيقي لهذا الإصلاح بل نلجأ إلى تحايل على الرأي العام بتدابير غير متفق على مبدأ العمل بها أو مسطرة تنفيذها كالمغادرة الطوعية دون دراسة أثارها على الخدمات العمومية التي كانت منعقدة في العديد من المناطق والجهات وعضو تعميم هذه الخدمات تعميم عميق الحاجيات، فكان من اللازم ألا تنحي المغادرة الطوعية انسحاب الدولة من التزاماتها في ميادين مختلفة. فإذا كانت الغاية هي تجديد طاقات الاشتغال أو الاستغناء عن العناصر الفائضة او غير القادرة على العمل فأهلا ومرحبا بهذه الاختيارات ولكن ما لاحظناه هو العشوائية وتوسيع الخصاص وإثقال كاهل الدولة وبدون ضبط بديون داخلية زائدة، وكذلك تعويق الصندوق الوطني للتقاعد وتحميله أكثر من طاقاته رغم الإصلاحات التي واكبت هذا الإجراء والتي تخللتها تحميل الموظفين تبعات دعم بعض الامكانيات الإضافية للصندوق. هذا مع التفكير في تخليات أخرى لتقويم نظام التقاعد وجعله ليس في خدمة المتقاعدين بل للتجاوب مع الإجراءات والتدابير الهادفة إلى الانتقال من مرحلة الوظيفة العمومية إلى تعميم مفهوم المؤسسات العمومية على جميع ميادين الخدمات الإدارية، وهذا في حد ذاته نعتبره مسا بالحقوق الاجتماعية للشغالين دون تحويط البدائل بضمانات التشغيل المستمر والتأهيل الضروري واحترام جودة المردودية وجعل مصالح المواطنين وحاجياتهم الضرورية أدوات حقيقية لترسيخ ثقة المواطن لمؤسسات بلده ومجتمعه.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يؤكد ان كلما هو اجتماعي لا ينبغي أن يكون ارتجاليا أو خاضعا للخطاب الاستهلاكي بل يعتبر أن تقويم المجتمع و تأهيله مسألة أساسية للنهضة الاقتصادية والسياسية.

التصور السياسي

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهو يؤكد التزامه السياسي الذي يربطه بمبادئ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، بالاختيارات الوطنية التي جعلت الوطن فوق الجميع وأسست للنظام الملكي كرمز للوحدة الوطنية والقيم الأصيلة في أمتنا وعمقت في نفوس الأجيال العقيدة الإسلامية كمحفز إيجابي للعطاء والبذل والتضحية والفداء والتضامن والاتحاد. يعلن ان:

- المغرب في حاجة إلى المصادقية السياسية عن طريق جعل المؤسسات التمثيلية وممثلي الأمة خاضعين للثقة الشعبية ومراقبة الناخبين وليس هناك من خطر على الديمقراطية اكبر من التزوير واستعمال المال الحرام والكذب الموسمي على المواطنين.

- المغرب في حاجة إلى المحاسبة لكل من يتجرأ على استغلال النفوذ أو تبيد المال العام أو الاختلاس ولا بد من تطبيق الأحكام الصادرة في حق الأشخاص والمؤسسات ولا بد من اعتبار المواطنين سواسية في الجزاء وفي العقاب وفي الحقوق والواجبات.

- المغرب في حاجة إلى تنفيذ الالتزامات و الأحكام والتسريع واحترام الوقت والنظر إلى التطور والنمو بعقارب مضبوطة ومحسوبة لأننا لم نعد نسير أو لا نسير ولكننا نسابق علما يدور بسرعة ويركد باحترافية كبيرة.

- المغرب في حاجة الى نقابات لها قدرة على التطور بحسب المتغيرات العالمية من اجل الاجابة على الضرورات المباغنة.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مؤتمره الاستثنائي يعلن انه ليس مؤتمرا ضد احد ولا لتكريس أي كان ولكنه مؤتمر لإعادة الاعتبار للمنظمة لتكون صرحا لهذه الاختيارات والمبادئ من اجل الاعتماد عليها من خلال قيادتها المسؤولة وهيكلها التنظيمية الجادة القادرة على التأطير والفعالية والتضامن أي ان تكون نقابة التسيير الجماعي، نقابة المؤسسة، نقابة تلتزم بقوانينها الأساسية والداخلية والقوانين المحدثة للجمعيات والنقابات والأحزاب في التسيير والتدبير.

ونحن اذ نرحب بجميع مناضلي الاتحاد العام وبكل ذوي النيات الحسنة وكل فعاليات المؤسسة بالا هدايا والمبادئ التي تعلمنا ونومن بها ونسعى إلى تمثيلها وتحقيقها.

والاتحاد العام وهو يترحم على أرواح شهداء القوة المسلحة الملكية في دفاعها على التهور المغربية في الصحراء المغربية يعتبر ان عودة الصحراء المغربية الى ارض الوطن مسألة منتبهة لحالة الاستعمار وان كل تأمر أو استهداف للوحدة الترابية الوطنية هو اعتداء صارخ على الشعب المغربي وسيادته وحرية و استقلاله وان المناوئين للمغرب في تثبيت حقه على أرضه هم عملاء استعماريون و أدوات استعمال للهيمنة واضعاف القلوب الساعية إلى التحرر. ولذا نوجه نداء إلى الشعب الجزائري من اجل حماية فعالية المغرب الكبير وضمان وحدته وتضامنه كقوة ضاغطة لمواجهة الاستعمار وعملائه ونطالب السلطات الأسبانية إلى رفع اليد عن مدينتي سبتة ومليلية السليبتين والدعوة إلى تحرير جميع الجزر والمناطق المحتلة من طرف أي من كان ونحن أيضا نعزز بنضال الشعب الفلسطيني من اجل دولة فلسطينية حرة مستقلة عاصمتها القدس الشريف ونكبر الديمقراطية الفلسطينية التي أكدت أنها قادرة على القيام بمسؤولياتها وقادرة على تدبير شؤونها وكما كسبت معركة الديمقراطية ستكسب بحول الله معركة الاستقلال.

ونعلن تضامنا مع الشعب العراقي من اجل ضمان استقراره ووحدته وأراضيه وندعو إلى إخلاء القوات الأجنبية عنه من اجل ان يقرر مصيره على أرضه.

وإننا ندعو الله استحضر روح التعاون والتضامن بين البلدان العربية والإسلامية والى مقاومة كل أشكال الوصاية في لبنان وسوريا والسودان والى احترام الاختيارات القومية لمناهضة كل الاكراهات الهادفة إلى جعل النظام العالمي الجديد هو تأويل صارخ لمفهوم نظام استعماري جديد، يهدف إلى تدجين الجميع وتركييع الجميع واستعمال الجميع لغير الأهداف التي تجتمع عليها الشعوب العربية والإسلامية.